

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والستون

اللجنة الخامسة

البندان ١٣٤ و ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان

والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1

بيان مقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي
للجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الثالثة في جلستها ٤٧، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار وقد أطلعت اللجنة على الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/66/L.55 في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.3/66/L.70).

ثانيا - الطلبات الواردة في مشروع القرار

٢ - بموجب أحكام الفقرة ٣٢ من منطوق مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1، ستطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام:



- (أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة وشعب ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛
- (ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتهما بصورة كاملة وفعالة وعلى نحو منسق؛
- (ج) أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

ثالثاً - صلة الطلبات المقترحة بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

- ٣ - تتصل الطلبات المذكورة أعلاه بالبرنامج الفرعي ١، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلّها، من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، والبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، والبرنامج الفرعي ٤، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، من البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1).

رابعاً - الأنشطة التي ستنفذ من خلالها الطلبات

- ٤ - عرض الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/66/267) مشاوراته المستمرة ذات القاعدة الموسّعة مع السلطات وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا الدول الأعضاء الرئيسية، فيما يتعلق بتنفيذ مهمة المساعي الحميدة.
- ٥ - وقد سلّم الأمين العام بأهمية التطورات المستجدة في ميانمار منذ انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقال إن الأمم المتحدة ملتزمة بتوحي سياسة الحوار الشامل مع حكومة وشعب ميانمار ضمن إطار الدعائم الثلاث لتقديم المساعدة السياسية والإنسانية والإنمائية. وخلال السنة الماضية، قام المستشار الخاص للأمين العام بزيارة ميانمار في ثلاث مناسبات بناء على دعوة من الحكومة: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عقب إجراء الانتخابات والإفراج عن داو أونغ سان سو كيمي؛ وفي أيار/مايو ٢٠١١ بعد إنشاء حكومة مدنية جديدة وإعلان الرئيس ثين سين عن خطة للإصلاح؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ عقب الخطوات الجديدة المتخذة لتنفيذ الإصلاحات وإجراء الحوار الوطني وتحقيق المصالحة

الوطنية. وعقب كل زيارة من زيارات المستشار الخاص، تواصل تنفيذ العملية السياسية والإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك الإفراج عن السجناء السياسيين. وقد أسهمت هذه الزيارات أيضا في توضيح التطورات والتحديات التي تواجه التعاون بفعالية أكثر على بلوغ أهداف الولاية المنوطة بالمستشار الخاص. وقد شجّع المستشار الخاص السلطات على أن تفتح بأوسع قدر ممكن على جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم غير الممثلين في البرلمان، وذلك من أجل توحيد جهود ميانمار المبذولة لتحقيق التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. وشدد المستشار الخاص على أهمية أن تكون الحكومة الجديدة سبّاقة بالإصلاحات السياسية. وأكد على ضرورة أن تستجيب ميانمار لعروض الدوائر المناخة، وأن تستفيد من جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء الإنمائيين. وشجّع المستشار الخاص أيضا السلطات على مد جسور التواصل مع المجتمع الدولي والانخراط بمزيد من الانفتاح والانتظام في المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٦ - وعلى الرغم مما استجدّ في الآونة الأخيرة من تطورات إيجابية، ما تزال ميانمار تواجه مشاكل سياسية ومشاكل في مجال حقوق الإنسان والتنمية والشؤون الإنسانية. ومما يبعث على القلق أيضا التوترات المستمرة والنزاع المسلح مع بعض الجماعات العرقية المسلحة. فالاستمرار في احتجاز من تبقى من السجناء السياسيين ما يزال يثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. أما الضغوط والآمال المتأصلة في أي تحوّل أياً كان فإنها، إذا لم تُعالج بشكل ملائم، قد تزيد من حدة المشاكل القائمة بدلا من أن تحلّها.

٧ - ولذلك، سيظل دعم الجمعية العامة لقدرة المساعي الحميدة الحالية المتاحة للأمين العام من الأمور المهمة لمساعدة الحكومة والجهات المعنية الأخرى على تعظيم فرص تحقيق المزيد من الديمقراطية والمصالحة الوطنية من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. والدول الأعضاء لديها مصلحة مشتركة في أن يُفضي نجاح العملية الجارية إلى مرحلة انتقالية ذات مصداقية يمكن أن تُسهّم في استقرار البلد وتحقيق تنميته. وتتيح خطة الإصلاح وعملية التحوّل فرصة لتحسين التفاهم بين ميانمار والمجتمع الدولي، ولتكثيف التعاون بين هذا البلد والأمم المتحدة خدمةً لمصلحة شعب ميانمار.

٨ - وفي سبيل المضي قدما، سيواصل الأمين العام العمل مع كل المعنيين من أجل دعم ما تبذله حكومة ميانمار وشعبها من جهود ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتحوّل الديمقراطي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان باعتبارها الأساس اللازم للاستقرار والازدهار في الأجل الطويل.

٩ - واتساقاً مع الطلبات الواردة في الفقرة ٣٢ من مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1، سيواصل الأمين العام في عام ٢٠١٢ بذل مساعيه الحميدة ومواصلة مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي وعملية المصالحة الوطنية، مشركاً كل أصحاب المصلحة المعنيين. بمن فيهم الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد. وستُبدل جهود مساعيه الحميدة من خلال مستشاره الخاص وفريقه. وسيُقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

خامساً - الاحتياجات المقدرة من الموارد

١٠ - تصل التكاليف المقدرة لمواصلة جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام المدافعة إلى تيسير عملية المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية من خلال مستشاره الخاص لميانمار، على النحو المطلوب في الفقرة ٣٢ من مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1 ولفترة عام واحد من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى مبلغ صاف قدره ١ ٢٠٠ ٥٠٠ دولار (ومبلغ إجمالي قدره ١ ٣٥٨ ١٠٠ دولار).

١١ - وستغطي تلك الموارد مرتبات المستشار الخاص (برتبة وكيل الأمين العام) وأربعة موظفين (اثان برتبة ف-٤، وواحد برتبة ف-٣، وواحد من فئة الخدمات العامة) (الرتب الأخرى)؛ وسفر المستشار الخاص في مهام رسمية إلى ميانمار والبلدان المجاورة في المنطقة وأوروبا وأمريكا الشمالية، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة؛ وخدمات الخبراء الاستشاريين؛ وخدمات متنوعة دعماً لمهمته. وستقدم إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة جوانب أخرى من الدعم الفني والإداري للمستشار الخاص.

١٢ - وقد أُدرجت الاحتياجات الواردة أعلاه في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/66/354/Add.1 و Corr.1)، وستُحمّل على اعتماد البعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٣ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الجزء الأخير من الفقرة ٣٢ (ب) بشأن المقرر الخاص، تُعتبر الاحتياجات ذات الصلة ذات "طابع دائم". ولذلك، تم رصد اعتماد مقدّر بحوالي ٢٠٠ ٧٠ دولار سنوياً لتنفيذ أنشطة المقرر الخاص في إطار الباب ٢٣، حقوق

الإنسان، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وفي إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٤ - وليس مطلوباً في هذه المرحلة أي موارد إضافية للباب ٢٤، حقوق الإنسان، عدا تلك الواردة أعلاه.

سادساً - موجز

١٥ - في حال اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/C.3/66/L.55/Rev.1، فسيطلب الأمر تلبية احتياجات إضافية بمبلغ صاف قدره ٥٠٠ ٢٠٠ ١ دولار (مبلغ إجمالي قدره ١ ٣٥٨ ١٠٠ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمواصلة جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بخصوص الحالة في ميانمار.

١٦ - وستُحمَل تلك الاحتياجات على اعتماد البعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويجري التماس الموافقة على تلك الاحتياجات في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/66/354/Add.1 و Corr.1)، المعروض حالياً على الجمعية لتنظر فيه أثناء الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والستين.